جامعة الجفرة **كلية إدارة الأعمال**

قسم العلوم السياسية

ورقة بحثية بعنوان:

دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية الصراع في ليبيا

أ/ محمد موسى سالم أحمد

دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية الصراع في ليبيا

المقدمة:

تعد مشكلة الصراع بين الأطراف الليبية من أهم وأعقد المشكلات التي عرفتها القارة الإفريقية في الوقت الحاضر، ويعود بدايته إلى عام2011م أبان ما يسمى بثورات الربيع العربي، ثم ما لبث أن تزايد حتى وصل إلى ذروته في الوقت الراهن بسبب العديد من العوامل من بينها التدخل الخارجي الذي عجل بإسقاط النظام السابق.كما أن قضية السلم والأمن في أفريقيا تعد من القضايا المهمة التي تشغل بال العديد من دول القارة، فعندما يغيب الأمن تغيب معه التنمية ويخرج رأس المال إلى الخارج وتبقى القارة عاجزة عن تحقيق أبسط احتياجاتها، ولهذا أدرك القادة الأفارقة هذه المخاطر فقرروا خلال انعقاد القمة الإفريقية الأولى للاتحاد الإفريقي بمدينة "دوربان"، بجنوب إفريقيا إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في 9-7/10-2002م، وتمخض عن هذه القمة البرتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على مدى فاعلية الدور الذي يقوم به مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع داخل ليبيا، ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية تتحدد في سؤالين:

1- ما هي الأهداف التي من أجلها أنشئ مجلس السلم والأمن الأفريقي .

2- هل يملك مجلس السلم والأمن الإفريقي الإمكانيات المادية واللوجستية التي تمكنه من القيام بمهامه في إطار حل الأزمة الليبية. على أكمل وجه.

فرضيات الدراسة:

1- كلما اعتمد مجلس السلم والأمن الإفريقي على التمويل والدعم من خارج القارة الإفريقية كلما أدى ذلك إلى ضعف الدور الذي يقوم به في تسوية الصراع في ليبيا.

2- كلما تدخلت أطراف خارجية في الصراع الليبي كلما أدى ذلك إلى إبعاد وتقليص فاعلية دور المجلس في تسوية الصراع في ليبيا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة للتعريف بمجلس السلم والأمن الإفريقي، من خلال استعراض أهم المواد الواردة في البروتوكول المنشئ له، والتي توضح طبيعة وأهداف ومبادئ ومهام وآليات هذا المجلس، والكشف عن مدى فاعلية دوره في تسوية الصراع في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- التعريف بمجلس السلم والأمن الإفريقي، وأهم المواد الواردة في البروتوكول المنشئ له.

2- محاولة الوقوف على مدى فاعلية دور المجلس في تسوية الصراع في ليبيا.

3- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي واجهت المجلس عند قيامه بمهامه حيال الصراع في ليبيا.

مناهج الدراسة: تقتضي الدراسة العلمية عند معالجة أية ظاهرة في ميدان المعرفة الإنسانية تحديد المنهجية المتبعة ومن خلال ذلك سوف يتم استخدام المناهج التالية:

منهج دراسة الحالة: يهتم هذا المنهج بالتركيز على ظاهرة معينة (كالصراع في ليبيا) من خلال معرفة خصائص ومضمون الظاهرة بصورة مفصلة ودقيقة للحصول على نتائج محددة واقتراح أساليب لمعالجتها.

المنهج التاريخي: يهتم هذا المنهج بالأحداث والمعلومات التاريخية لهذا الصراع(الظاهرة)

وسوف نقوم بتناول هذه الدراسة من خلال مبحثين تطرق المبحث الأول للتعريف بمجلس السلم والأمن الإفريقي وأهم المواد الواردة في برتوكوله، بينما تحدث المبحث الثاني على الصراع في ليبيا ودور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسويته.

الحدود الزمانية والمكانية:

الحدود الزمانية: ليبيا

الحدود المكانية: من بداية الصراع إلى 2014م

المبحث الأول:

البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي:

يحاول هذا المبحث توضيح أهم المواد التي وردت في برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي، التي حددت طبيعة ومبادئ وأهداف المجلس، وكذلك المهام والسلطات، وعلاقته بالبرلمان الأفريقي وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول:

طبيعة وأهداف ومبادئ وتشكيل المجلس.

أولا: طبيعة مجلس السلم والأمن الأفريقي:

نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من برتوكول المجلس على طبيعته، وذلك بأنه جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الإفريقي، ويعاون المجلس كلا من المفوضية ومجمع الحكماء ونظام الإنذار القاري المبكر، وقوة افريقية للتدخل السريع، وصندوق خاص، ويطلق عليه صندوق السلام.[1]

ثانيا: أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي.

إن أي منظمة دولية تنشأ لتحقيق مجموعة من الأهداف، وقد تشمل الأهداف كل المجالات والعلاقات المشتركة بين الدول الأعضاء، ويمكن القول أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي من خلال أهدافه الواردة في المادة الثالثة والتي من اجلها أنشئ مجلس السلم والأمن الأفريقي، قد أفسح مجالا واسعا للمشاركة الشعبية ونصت على أهم الموضوعات المتعلقة بالصراعات والسلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.[2]

وجاء ذلك من خلال حرصه على تعزيز الممارسات الديمقراطية، والحكم الرشيد،وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون والدفاع عن سيادة ووحدة أراضيها.[3]

و تحضى أغلب المنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية دائما على تحقيق تلك الأهداف ومنها احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء بها.[4]

---

(1)- إبراهيم نصر الدين،نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي، تحرير البشير علي الكوت، (الاتحاد الإفريقي)، بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1،(ليبيا: دار الكتب الوطنية بنغازي، 2005)،ص142

(2)- بشير علي الكوت،الوحدة الإفريقية في القرن العشرين، ط1، (ليبيا: منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004)،ص 108

(3)- احمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي، (القاهرة: إعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية 12-14 فبراير 2002)،ص491

(4)- سيد إبراهيم الدسوقي، الاستخلاف بين المنظمات الدولية، دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي على ضوء التنظيم الدولي ،(القاهرة: دار النهضة العربية 2005)، ص66

واحترام قدسية حياة الإنسان، والقانون الإنساني الدولي كجزء من الجهود الرامية إلى منع الصراعات وتسويتها وتنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات للحيلولة دون تجدد أعمال العنف وتنسيق ومواءمة الجهود القارية الرامية إلى منع الإرهاب الدولي ومكافحته، ووضع سياسة الدفاع المشترك للاتحاد الأفريقي طبقا للمادة الرابعة فقرة(د)من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وذلك من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إنشاء هذا المجلس وهو تقرير السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا.[1]

ولكن الرأي الراجح في الفقه القانوني الدولي يذهب إلى حد التأكيد على حقيقة أن أهداف أي منظمة دولية عامة وذات طابع سياسي تكاد تنحصر في هدفين هما هدف الأمن وما يستوجبه ذلك من وجود مراعاة التسوية السلمية للصراعات وهدف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ثالثا: مبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي:

جاءت المادة الرابعة من برتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي محددة لاهم المبادئ الواردة في البرتوكول وتمثلت في التسوية السلمية للصراعات واحترام السيادة للدول الأعضاء واحترام الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة الرابعة(فقرة،ح،ط)،من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.[3]

رابعا: تشكيل مجلس السلم والأمن الإفريقي:

أنشئ المجلس من طرف الدول الأفريقية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي في عام 2002م بمدينة دوربان بجنوب أفريقيا ويتكون المجلس من خمسة عشر عضوا منتخبا من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لمدة ثلاث سنوات لتحقيق الاستمرارية، ويكون انتخاب الأعضاء على أساس مالهم من إمكانيات يساهمون بها في تحقيق أهداف المجلس خاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن في إفريقيا.[4]

---

(1)- محمد هيبة علي احطيبة، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقية**، المجلد27، العدد الثالث (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2011)، ص ص632- 633

(2)- احمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي- دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة:2002)، ،ص5

(3)- المادة الرابعة من برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي، مجلة آفاق افريقية ،المجلد6 ،العدد20، الصيف، (القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات 2011)، ص ص 256-257

(4)- إكرام محمد صالح خامد، مجلس السلم والأمن الإفريقي، (السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية 2007)، ص ص 21-24

ويجوز إعادة انتخاب أي عضو تنتهي مدة عضويته بشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات وذلك وفقا للمادة(23) من القانون التأسيسي لاتحاد الإفريقي، ويتم انتخاب الأعضاء عن طريق الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت.[1]

وللدول الراغبة في الانضمام للاتحاد وضع المجلس العديد من الشروط الصادرة حددها في الوفاء بالتزاماته تجاه القارة ومبادئ الاتحاد والقدرة على تحمل المسؤولية بخصوص المبادرات الإقليمية والقانونية وتسوية النزاعات، وقد جرى انتخاب أعضاء المجلس لمدة سنتين في يناير 2010، إلى مارس 2012م.(2)

المطلب الثاني:مهام وسلطات وآليات وهياكل المجلس وعلاقاته بالبرلمان الإفريقي:

أولا: مهام مجلس السلم والأمن الإفريقي:

المهمة الأساسية لمجلس السلم والأمن الإفريقي هي تعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية، ولكي يتمكن المجلس من تحقيق هذه المهمة حدد البرتوكول عددا من المهام الفرعية الأخرى للقيام بها ومن هذه المهام الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ووضع السلم بما في ذلك المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق وعملية دعم السلم والتدخل طبقا للمادة(الرابعة الفقرة،ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي التي تنص على حق الاتحاد في التدخل في أي دولة عضو في أعقاب قرار صادر عن مؤتمر الاتحاد فيما يتعلق بضرورة خطيرة وهى جرائم الحرب– الإبادة الجماعية– والجرائم ضد الإنسانية وإدارة الكوارث.[3]

وتضمنت المادة الرابعة عشرة من برتوكول المجلس شرحا تفصيليا لكيفية قيام المجلس بهذه المهمة فضلا عن مهام أخرى قد يقررها مؤتمر الاتحاد.[4]

ثانيا: سلطات مجلس السلم والأمن الإفريقي:

يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيام بمهامه في اتخاذ المبادلات والإجراءات كلها التي يراها مناسبة للحيلولة دون تفجر الصراعات، وقد منحت المادة السابعة من البرتوكول العديد من السلطات التي يتمتع بها المجلس فمثلا نصت (الفقرة1) على عدد من هذه السلطات التي يتمتع بها المجلس ويباشرها بالتعاون مع رئيس المفوضية تمثلت في ترقب الخلاف والصراعات ومنعها، والسياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية

(1)- نادية عبد الفتاح، مجدي صالح، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثالث (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2004-2005)، ص ص66

(2)- قرار صادر عن الدورة الغادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي بشان انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن الإفريقي للاتحاد رقم القرار.ASSEMBLYIAUIDEC.280(XIV)

(3)- محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة،ط8،(بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية 2006)، ص471

(4)- لمزيد حول مهام المجلس انظر إلى المادة (6)، المادة (14)، من برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي، مجلة آفاق أفريقية، المجلد السادس،العدد20، الصيف، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات 2006)،ص ص267

والجرائم ضد الإنسانية، والقيام بمهام صنع السلم وبنائه لتسوية الصراعات حيثما وجدت، وتشمل سلطات المجلس التصريح بتشكيل بعثات دعم السلم ونشرها وهي من أهم السلطات التي يتميز بها المجلس ويأتي استخدام المجلس لهذه السلطة بعد استخدام سلطته في التوصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة وفقا للفقرتين(ح،ي)، من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، كما يدخل ضمن سلطات المجلس سلطة فرض العقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو في الاتحاد، وكذلك ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة.[1]

ثالثا: آليات مجلس السلم والأمن الإفريقي:

نصت المواد 11–12–13–21 من برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي على آليات المجلس وتشكل جزءا من الهيكل التنظيمي له وهي كالتالي:

1– مجمع الحكماء:

تنص المادة الحادية عشر من البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي على مجمع الحكماء، ويضم خمسة شخصيات يختارهم رئيس المفوضية الإفريقية، ويتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر.[2] ويكون اختيار الأعضاء على أساس الكفاءة والنضال في سبيل خدمة القضايا الإفريقية، وتتعدد مهام المجمع في تقديم النصيحة للمجلس ورئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.[3]

2– نظام الإنذار القاري المبكر:

إن للأجهزة المدعمة دور أساسي في تفعيل دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في ظل الصراعات الإفريقية ومنعها، والوقاية منها بمقتضى القانون التأسيسي والبروتوكول المنشئ للمجلس، غير أن نظام الإنذار القاري المبكر الذي أنشئ بموجب البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي والذي يعتبر من بين أهم المبادرات التي اكتسبت اهتماما إقليميا واسعا في مجال الإنذار المبكر والاستجابة.[4]

---

(1)- محمد هيبة علي احطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقية،(دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)، مرجع سبق ذكره، ص ص634 -635

(2)- أمال منير أبو السعود، معلومات أساسية عن الاتحاد الإفريقي،آفاق افريقية دورية فصلية محكمة تعنى بالقضايا الإفريقية، مجلد8، العدد28،(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات 2008)،ص166

(3)- البشير علي الكوت، الاتحاد الإفريقي، بحوث مؤتمر الاتحاد الإفريقي،الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية،(بنغازي: منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2005)،ص 144

(4)- مصطفى مجدي الجمال، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، التحولات والديمقراطية السياسية العامة، ط1، (القاهرة: دار الأمن للطباعة والنشر2005)، ص9

ويتكون هذا النظام من وحدة مركزية للمراقبة والرصد تعرف بفرقة الأوضاع، وهي جزءا من إدارة السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي، وتتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية، ويتكون هيكل النظام من"21"عضوا،بالإضافة إلى رئيس الجهاز على النحو التالي:- عدد "2" من النواب، وعدد"2" من السكرتارية، وعدد"2" من المسجلين، وعدد 15 من المحللين، خمسة منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لأفرع النظام في أقاليم القارة الخمسة.[1]

لم تكن فكرة النظام بالشئ الجديد بل سبقتها العديد من الحالات على المستوى الإقليمي،لاسيما في إقليمي غرب إفريقيا وجنوبها، وهذا يساعد على سرعة تأسيس الوحدات الفرعية للنظام.[2]

3- القوة الإفريقية الجاهزة:

وهي عبارة عن أداة لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في دول القارة الإفريقية قبل وقوعها، والتعامل معها فور وقوعها دون انتظار تفاقمها، وأيضا لردع أي عدوان خارجي قد يستهدف دول القارة ولمنع تدويل الصراعات الإفريقية، على غرار ما كان خلال الفترات الماضية قبل إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، وتتكون هذه القوة من فرق جاهزة متعددة الأفرع تظم عناصر عسكرية ومدنية في بلدانها الأصلية، ومعدة للانتشار السريع عندما يكلفها المجلس بذلك، وتكون مهمتها الأساسية في إعطاء المشورة وتقديم المساعدة لمجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن الاحتياجات المتعلقة بالأمور العسكرية والأمنية بهدف تعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية.[3]

وكما أن للقوة الإفريقية الجاهزة علاقة بمجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال عمل هذه القوة مع مجلس السلم والأمن الإفريقي من اجل تنفيذ السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن ومعالجة مسائل السلم والأمن.(4)

وتظهر العلاقة من خلال تقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي ورئيس المفوضية بخصوص المسائل المتعلقة بتعزيز السلام والأمن في القارة الإفريقية ويمكنها المبادرة بأي إجراء تراه ملائما لدعم المجلس في حفظ السلام والأمن في القارة الإفريقية.[5]

---

(1)- محمد هيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقية،(دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)، مرجع سبق ذكره، ص636

(2)- محمود أبو العينيين، دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2007)، ص ص 61-65

(3)- جمال عبد الناصر مانع،الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة،، المنعقد يومي9-10- مايو2007،كلية الحقوق،جامعة باجي مختار،عنابه،العدد11، مايو(عنابة: أعمال الملتقى الدولي الرابع حول وأقع وآفاق،2007)، ص34

(4)- مقرر بشأن القوة الإفريقية الجاهزة لجنة الأركان العسكرية الوثيقة رقم EX/110(V)P1 أنظر الموقع: WW. Peace au. Org/ upl0ads/ ex-cl-dec-156-v-a-pdf

(5)- عبد المنعم منصور الحر،دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات المسلحة،(مصر: منتدى القاهرة الدولي 2011)، ص166

4- الصندوق الخاص: ويطلق عليه صندوق السلام.

تعد مسألة التمويل نقطة مهمة في عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي، إذ يمكن إن تؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمصادر الأخرى من خارج الاتحاد الإفريقي سلبا في استقلالية المجلس في ممارسة عمله، ولمعالجة هذا الأمر أنشئ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم وذلك من خلال الإعتمادات المالية في ميزانية الاتحاد الإفريقي، وكذلك المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء وأية مصادر أخرى من داخل إفريقيا بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد إلى جانب التبرعات التي تتحصل عليها من خارج القارة بشرط إلا يتعارض ذلك مع أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي.[1]

رابعا: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي بالبرلمان الأفريقي:

يقوم مجلس السلم والأمن الإفريقي بإنشاء علاقات تعاون وثيقة مع البرلمان الإفريقي لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، وبناء على طلب البرلمان الإفريقي يقوم المجلس بتقديم تقرير إلى البرلمان عن طريق رئيس المفوضية ويقوم رئيس المفوضية، بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الإفريقي عن وضع السلم والأمن في القارة الإفريقية، ويتخذ رئيس المفوضية الإجراءات المطلوبة لتسيير ممارسة البرلمان الإفريقي لسلطاته.[2]

المبحث الثاني:

الصراع في ليبيا:

يعد الصراع في ليبيا بشقيه السياسي والأمني من اعقد الصراعات التي شهدتها القارة الإفريقية في القرن الواحد والعشرين، وذلك بسبب تدخل أطراف عدة في مجريات أحداثها. وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على أسباب ونشأة هذا الصراع من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:

أسباب ونشأة الصراع في ليبيا:

تمتاز ليبيا بموقعها الجيواستراتيجي المهم فهي تقع في وسط ساحل البحر المتوسط وتتمركز في القلب من الوطن العربي وتعتبر البوابة الشمالية لإفريقيا.[3]

(1)- إبراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي،تحرير البشير علي الكوت،(الاتحاد الإفريقي)، بحوث مؤتمر الاتحاد الإفريقي،مرجع سبق ذكره، ص145

(2)- للمزيد حول علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي بالبرلمان الإفريقي، انظر إلى المادتين (18-20)، من برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي،آفاق افريقية،(القاهرة:الهيئة العامة للاستعلامات)، مرجع سبق ذكره، ص ص 269- 270

(3) - فتحي حمد بن شتوان،ليبيا في مطلع القرن الواحد والعشرين من الرؤية إلى تحقيق الأهداف، بدون طبعة، (لبنان:دار لبنان للطباعة والنشر2014)،ص ص 22- 23

وبسبب تميز موقعها الجغرافي ووفرة مصادر الطاقة كانت ضمن رقعة الصراع الدولي بين الدول الكبرى وتعرضت للغزو والتفاعل مع العوامل الخارجية، حيث فرض عليها ذلك الموقع الكثير من التحديات والتفاعلات مع الحضارات المختلفة.[1]

وتقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية، وتشغل مساحة تقدر بحوالي1,775,500كم مربع وقد استقلت في 24/ ديسمبر 1951م، بعد قرار الأمم المتحدة في نوفمبر1949م.[2]

وإجمالا يمكن القول أن أسباب الصراع الليبي كانت على النحو التالي:[3]

1- تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره مما أدى إلى نشؤ تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية.

2- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي باتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط النظام السياسي الذي كان قائما.

3- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية.

4- بروز الثنائية بين اللبراليين والإسلاميين وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.

حيث شهد العالم العربي في أواخر عام 2010م، موجة حراك اجتماعي غير مسبوقة في التاريخ الحديث والمعاصر للمنطقة برمتها وامتد الحراك من تونس غربا إلى سوريا شرقا وبعد سقوط النظام السياسي في تونس في 14- يناير 2011م ،وكذلك النظام السياسي في مصر، ركزت أنظار المتابعين على ليبيا فأستبعد بعض المحللين حدوث أي تغيير في ليبيا، إلا أن الأمور سارت في اتجاه آخر ففي 15 فبراير2011 م خرج بعض المتظاهرين من اسر ضحايا مذبحة أبو سليم في بنغازي في وقفة احتجاجية تعبيرا عن مطالبهم المستمرة للسلطات للكشف عن مصير أبنائهم، وبسبب التحشيد الإعلامي الخارجي لم تتوقف المظاهرات في مدن المنطقة الشرقية وحصلت مواجهات من قبل المتظاهرين مع رجال الأمن بعد إطلاق نار متعمد تعرض له رجال الشرطة وعمت المظاهرات في باقي المدن في الغرب والجنوب الغربي من البلاد وتمكن المتظاهرين من

(1)- البشير علي الكوت، ليبيا الهوية والاستبداد والثورة،ط1،(طرابلس:دار الفسيفساء للطباعة والنشر2012)،ص ص7- 8
(2) - سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة، ط2، (طرابلس: مجمع الفتائح للجامعات 1989)،ص14
(3)- احمد سعيد نوفل، عبد الحميد الكيالي،الأزمة الليبية إلى أين، فريق الأزمات العربي، العدد الثالث عشر، مارس، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017)،ص14

السيطرة على مدن المنطقة الشرقية بالكامل خلال أيام معدودة بعد أن أنظم لهم مجموعات من رجال الأمن والجيش المنشقين عن النظام بأسلحتهم.[1]

وتحولت المظاهرات السلمية عموما بسرعة إلى مظاهرات دموية منذ مطلع عام 2011، ويلاحظ أن التدخل الأجنبي في ليبيا قد واكب هذه الأحداث منذ الأسابيع الأولى للمظاهرات الشعبية، إذ تمكنت فرنسا وبريطانيا وبعد ضغوط على مجلس الأمن، اصدر مجلس الأمن في جلسته رقم(6491)، المنعقدة في يوم(26 فبراير 2011)، بصدد قراره رقم(1970)، ضد السلطات الليبية إذ أحال هذا القرار الوضع القائم في البلاد إلى المدعى العام لمحكمة الجنايات الدولية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات ضد المسئولين الليبيين وملاحقتهم، ومنع توريد جميع أنواع الأسلحة وتجميد الأصول المالية.[2]

وطالب الرئيس الفرنسي السابق(ساركوزي) بإنهاء النظام السياسي في27 فبراير 2011م[3] وسرعت هذه الأحداث من وثيرة إضفاء البعدين الإقليمي والدولي للازمة الليبية، وكان لجامعة الدول العربية دور رئيسي في تداول الأزمة الليبية عقب صدور قرارها رقم(7360) في12 مارس2011م، الذي دعا الأطراف العربية وغير العربية إلى دعوة مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض منطقة حظر طيران لحماية المدنيين في ليبيا، والتعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وتوفير الحماية اللازمة لليبيين، والتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية والإقليمية والدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية بشأن الأزمة في ليبيا.[4]

واستجابة لقرار جامعة الدول العربية اصدر مجلس الأمن القرار رقم(1973) بإنشاء منطقة حظر طيران في ليبيا، وأستند هذا القرار(1973)، إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتعامل مع الأزمة الليبية كتهديد للسلم والأمن الدوليين،وأعلن الرئيس الفرنسي (ساركوزي)، في17 مارس2011م تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم1973،الذي قضى بفرض حظر جوي وتفويض دولي لتنفيذ الحظر، بهدف حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، ولقد ساهم التدخل الأجنبي من تسريع وثيرة القضاء على رأس النظام السياسي في20 اكتوبر 2011م.[5]

---

(1)- احمد سعيد نوفل،عبد الحميد الكيالي، الأزمة الليبية إلى أين، المرجع السابق ص11

(2) - القرار رقم (1970)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (6491)، المنعقدة في 26/فبراير/2011، منشور على موقع الأمم المتحدة الالكتروني.

(3)- مصطفى عبدا لله أبو القاسم خشيم،الأزمة الليبية المفهوم والإبعاد، متابعات افريقية،،العدد12،ابريل،(الإمارات:مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية2021) ص11

(4)- الجامعة الغربية تدعو مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا،(12مارس2011).https//24pw/73gst

(5)- فرج مصباح أمبارك، أثر التدخلات الخارجية على الاستقرار السياسي بليبيا، مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، العدد15، يونيو،(ليبيا: الهيئة القومية للبحوث والدراسات 2023،) ص ص140- 141

وعقب سقوط النظام السياسي أعلن حلف الناتو في 2011/10/30م عن وقف عملياته العسكرية فيها بالرغم من تفاقم مشكلات الدولة على مختلف الأصعدة بما في ذلك انتشار السلاح.[1]

والجدير ذكره إن وسائل فض الأزمة الليبية بالطرق السلمية اتسمت بالتعقيد والتداخل بسبب التدخلات الخارجية الإقليمية منها والدولية ولهذا اتسمت الأزمة الليبية بالخصائص التالية:[2]

1- أنها تطورت من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي والدولي في وقت قصير.

2- المخاوف من الحرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية مثل صراع تركيا مع مصر وفرنسا وروسيا.

3- أدت الأزمة الليبية إلى أزمات فرعية على المستويات الوطنية مثل الأزمات الاقتصادية والمالية والإنسانية.

كما أدى الصراع الليبي إلى تحالفات جديدة وإعادة تحالفات بين القوى الإقليمية والعالمية على أساس المصالح المتبادلة وترتيبات مختلفة لتوازن القوى.

وفي السابع والعشرين من فبراير 2011 أعلن عن تشكل المجلس الوطني الانتقالي وصدور الإعلان الدستوري في 3/أغسطس 2011، ثم جاء بعد ذلك انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012م، ثم تلتها انتخابات مجلس النواب ولجنة صياغة الدستور في عام 2014، مما جعل الأزمة الليبية اقرب إلى السلام منها إلى حالة الحرب خلال السنوات 2012-2014.[3]

أما فيما يخص سيناريو الصراع الليبي فإن استمرار فوضى الصراع في ليبيا يعكس استمرار الأوضاع على ماهي عليه في المدى القصير، لكن الانفراج في الصراع الليبي وتدني مستوى التدخل الخارجي في الأمد الطويل يبقى سيناريو محتملا في ظل وجود إرادة دولية ومحلية لإيجاد حل جذري للصراع في ليبيا.[4]

المطلب الثاني:

الصعوبات والعراقيل التي تواجه مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في ليبيا:

قام مجلس السلم والأمن الإفريقي بالعديد من المبادرات التي من شأنها أن تساهم في حل الصراع في ليبيا

أولا: المبادرات التي قام بها الاتحاد الإفريقي لتسوية الصراع في ليبيا:

جاءت تحركات الاتحاد الإفريقي في الصراع الليبي محاطة بعدد من الاعتبارات التي أدت في النهاية إلى تراجع فعالية الاتحاد ودوره في استعادة الاستقرار في ليبيا فمن ناحية تأثرت قرارات الاتحاد من الصراع الليبي

(1)- عبد الكريم إسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية،العدد 12،(30/يونيو/2015)، ص15

(2)- مصطفى عبدا لله أبو القاسم خشيم ،الأزمة الليبية المفهوم والإبعاد، متابعات افريقية، العدد12، ابريل(مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية2021) ص12 مرجع سبق ذكره

(3) - احمد سعيد نوفل، عبد الحميد الكيالي، الأزمة الليبية إلى أين، مرجع سبق ذكره ص9

(4) - مصطفى عبدا لله أبو القاسم خشيم، ،الأزمة الليبية المفهوم والأبعاد، (ليبيا: جامعة طرابلس)، ص 15

بالعلاقات القوية التي كانت تربط بين العقيد ألقذافي وعدد كبير من القادة الأفارقة خاصة على خلفية الدور الريادي الذي لعبه ألقذافي في تأسيس الاتحاد الإفريقي، ومن ناحية ثانية اصطدم الاتحاد الإفريقي بحقيقة أخرى مفادها أن التطورات التي تشهدها دول شمال إفريقيا تتناقض مع احد المبادئ المهمة التي قام عليها الاتحاد وهي رفض التغيرات غير الدستورية للحكومات، وفي إطار هذين الاعتبارين ظل الاتحاد الإفريقي يعاني من الاتهام بأن أعماله في ليبيا كانت مدفوعة بالرغبة في حماية النظام الليبي (ألقذافي) وانه عمل على تأخير الاعتراف بالسلطة الليبية الجديدة لإجبارها على احتواء مؤيدي القذافي في نظام ما بعد الانتفاضة الليبية، وذلك في الوقت الذي حرصت فيه الدول الغربية على استبعاد الاتحاد الإفريقي من كافة الفعاليات الخاصة بتسوية الأزمة الليبية.[1]

ولكن رغم ذلك فقد تبنى الاتحاد الإفريقي بعض التحركات للعمل على استعادة الاستقرار في ليبيا ففي 23 فبراير 2011م، أعرب مجلس السلم والأمن الإفريقي عن بالغ قلقه تجاه تطورات الداخل الليبي، وأدان بشدة الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، كما شدد على شرعية تطلعات الشعب الليبي وعقد المجلس في 10مارس2011م اجتماعه رقم(265)على مستوى رؤساء الدول والحكومات ووافق خلاله على خارطة طريق لحل الأزمة الليبية تضمنت العناصر التالية:[2]

1- الوقف الفوري لجميع الإعمال القتالية.

2- تعاون السلطات الليبية المختصة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب لمستحقيها من الأهالي.

3- اعتماد وتنفيذ الإصلاحات السياسية اللازمة للقضاء على أسباب الأزمة.

كما قرر المجلس إنشاء لجنة مخصصة رفيعة المستوى بشأن ليبيا تضم خمسة من رؤساء الدول والحكومات هي(مالي- موريتانيا- جمهورية الكونغو- جنوب إفريقيا أوغندة)،إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي تتولى ثلاث مهام أساسية هي:[3]

1- التعامل مع جميع الأطراف في ليبيا وإجراء تقييم مستمر لتطور الموقف على الصعيد الميداني.

2- تسهيل حوار شامل بين الأطراف الليبية حول الإصلاحات الملائمة.

---

(1)- أميرة محمد عبد الحليم، هل باستطاعة الاتحاد الإفريقي قيادة عملية تسوية في ليبيا،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، ص9

(2)- تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا ،مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السابعة عشر، ملابو غينيا الاستوائية،30-يونيو- 1يوليو2011، ص14

(3)- تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن السلم في أفريقيا، المرجع السابق نفس الصفحة

3- إشراك شركاء الاتحاد الإفريقي وعلى الأخص جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لكي تقوم بتنسيق الجهود لتسوية الأزمة.

ثانيا: التحديات والمعوقات التي واجهت مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في ليبيا

1- نقص الإمكانيات والحاجة إلى الدعم اللوجستي والمالي عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية.

2- افتقار المجلس للخبرات في مجال منع الصراعات وإدارتها مما أدى إلى ضعف فعالية دور المجلس في تسوية الصراع وإدارته.

3- ضعف فعالية مؤسسات الاتحاد الإفريقي القائمة.

لا تكمن مشكلة الاتحاد الإفريقي في تشكيل الهياكل والمؤسسة وإنما تتركز في افتقار تلك الهياكل إلى الفاعلية اللازمة للنهوض بأعباء الاتحاد.[1]

4- على الرغم من مرور فترة طويلة على تأسيس الاتحاد الإفريقي، إلا أنه يبقى يفتقد إلى الخبرة الكافية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود تنسيق بين مختلف القوات الإفريقية لحفظ السلام، وعدم امتلاك المعدات الحديثة مقارنة بالمنظمات الأخرى كالحلف الأطلسي، ناهيك عن ظاهرة الفساد في تسيير الموارد المالية التي بحوزته، وهذا من شأنه أعاق عمل الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية.[2]

5- ضعف الموارد المالية حيث يعاني الاتحاد الإفريقي من قصور شديد في الموارد المالية التي تعتمد بالدرجة الأولى على اشتراكات الدول الأعضاء، وان كثير من الدول لا تسدد اشتراكاتها في الوقت المناسب، وعلى هذا الأساس يمتد نقص الموارد إلى كافة مؤسسات الاتحاد الإفريقي ولهذا ظل التحدي المالي من أبرز العوائق التي حالت دون ممارسة مجلس السلم والأمن الإفريقي للدور المنوط به.[3]

5- التمرد العسكري والاستيلاء على السلطة وعدم تسليمها ديمقراطيا من المعوقات التي طالت أمد الصراع في ليبيا.

(1)- عبد الفتاح الجبالي، التقرير الاستراتيجي العربي، د،ط،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2008)، ص182
(2) - معزيز عبد السلام،الاتحاد الإفريقي كإلية إقليمية لإعمال قواعد القانون الدولي الإنساني،(مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النفي والممارسة،(بيدة-بجابه : كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن)، ص83
(3)- عبد الفتاح ألجبالي، التقرير الاستراتيجي العربي مرجع سبق ذكره، ص184

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث، يمكن القول أن مجلس السلم والأمن الإفريقي قد أخفق في تسوية الصراع في ليبيا بشكل كامل حتى أعداد هذه الدراسة. ويرجع ذلك إلى أن المجلس متردد في اتخاذ قراراته في تطبيق القرارات التي من شأنها تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ومنها تسوية الصراعات في دول القارة كالصراع في ليبيا وهذا الأمر أعطى فرصة للدول الخارجية والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك المنظمات الخاصة لإدارة الصراع في ليبيا.

وأخيراً نورد ما وصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات:

أولا: النتائج:

1- إن ضعف التمويل وقلة الخبرة لدى المجلس أدت إلى عدم فاعلية دوره في تسوية الصراع في ليبيا.

2- أدت المساعدات والتمويل التي يتحصل عليها المجلس من الخارج إلى عدم استقلاليته في عمله.

3- إن التدخلات الخارجية وتدويل الصراع في ليبيا اضعف دور المجلس في تسويته.

ثانيا: التوصيات:

بعد تناول دور المجلس في تسوية الصراع وما واجهه من صعوبات توصي الدراسة بالاتي:-

1- من اجل إنجاح وفاعلية وكفاءة دور المجلس في تسوية الصراع في ليبيا لابد من توجيه المجلس للعمل بشكل فعال وفق ما جاءت به المادة (9) من البرتوكول المنشئ المتضمنة اتخاذ المجلس المبادرات والإجراءات التي يراها مناسبة تجاه الصراعات، وتفعيل نظام الإنذار المبكر كما جاء في المادة(12) من برتوكول المجلس.

2- على الأطراف الليبية تحمل مسؤوليتها في حفظ وحدة البلاد، وعدم تقسيمها لكي تتجنب الأخطار التي سوف تترتب من جراء التقسيم.

3- بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة السيادية، وإعادة هيكلة الجيش والمؤسسات الأمنية.

قائمة المصادر

أولا: الوثائق:

1- المادة الرابعة من برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي، مجلة آفاق افريقية،(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات،المجلد6، العدد20، الصيف2011)

2- قرار صادر عن الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي بشان انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن الإفريقي للاتحاد رقم القرار.ASSEMBLYlAUlDEC.280(XIV)

3- مجلس السلم والأمن الإفريقي، مجلة آفاق أفريقية،(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد20، المادة (6)، المادة (14)، من برتوكول المجلس، الصيف2006)

4- القوة الإفريقية الجاهزة لجنة الأركان العسكرية الوثيقة رقم EX/110(V)P1 أنظر الموقع: WW. Peace au. Org/ upl0ads/ ex-cl-dec-156-v-a-pdf

5- مجلس السلم والأمن الإفريقي بالبرلمان الإفريقي، انظر إلى المادتين،(18-20)، من برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي، آفاق افريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات).

6- القرار رقم (1970)،الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (6491)، المنعقدة في26 /فبراير/2011، منشور على موقع الأمم المتحدة الالكتروني.

ثانيا: الكتب:

1- الجمال، مصطفى مجدي، قضايا السلم المنشود في إفريقيا، التحولات والديمقراطية السياسية العامة، ط1، (: دار الأمن للطباعة والنشر2005).

2- الحجاجي، سالم علي، ليبيا الجديدة، ط2،(طرابلس: مجمع الفتائح للجامعات،1989).

3- الدسوقي، سيد إبراهيم، الاستخلاف بين المنظمات الدولية، دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي على ضوء التنظيم الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية 2005).

4- الرشيدي، احمد، الاتحاد الإفريقي- دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (القاهرة:2002)

5- الكوت، البشير علي، الوحدة الإفريقية في القرن العشرين، ط1، (ليبيا: منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2004).

6- الكوت، البشير علي، الاتحاد الإفريقي، بحوث مؤتمر الاتحاد الإفريقي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى،(بنغازي: دار الكتب الوطنية 2005).

7- الكوت، البشير علي، ليبيا الهوية والاستبداد والثورة، ط1، (طرابلس: دار الفسيفساء للطباعة والنشر2012).

8- المجذوب، محمد، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 8،(بيروت:2006).

9- بن شتوان، فتحي حمد، ليبيا في مطلع القرن الواحد والعشرين من الروية إلى تحقيق الأهداف، بدون طبعة، (لبنان: دار لبنان للطباعة والنشر2014).

10- خشيم، مصطفى عبدا لله أبو القاسم ،الأزمة الليبية المفهوم والأبعاد، (ليبيا: جامعة طرابلس)

11- نصر الدين، إبراهيم، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي، تحرير البشير علي الكوت، (الاتحاد الإفريقي)، بحوث مؤتمر الاتحاد الأفريقي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1،(ليبيا: دار الكتب الوطنية بنغازي، 2005).

ثالثا: الدوريات:

التقارير والدراسات

1- الرشيدي، احمد، الاتحاد الإفريقي،(القاهرة: إعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية 12-14 فبراير 2002).

2- محمد هيبة علي احطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد الثالث،2011

3- إكرام محمد صالح خامد، مجلس السلم والأمن الإفريقي، (السودان:المركز العالمي للدراسات الإفريقية،2007)

4- نادية عبد الفتاح، مجدي صالح، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثالث، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2004-2005)

5- أمال منير أبو السعود، معلومات أساسية عن الاتحاد الإفريقي، آفاق افريقية دورية فصلية محكمة تعنى بالقضايا الإفريقية،امجلد8، العدد28، الهيئة العامة للاستعلامات2008.

6- محمود أبو العينيين، دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2007).

7- جمال عبد الناصر مانع،الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، (أعمال الملتقى الدولي الرابع حول وأقع وآفاق، المنعقد يومي9-10- مايو2007، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابه، العدد11، مايو2007).

8- عبد المنعم منصور الحر، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات المسلحة،(منتدى القاهرة الدولي، مصر2011).

9- احمد سعيد نوفل، عبد الحميد الكيالي، الأزمة الليبية إلى اين، فريق الأزمات العربي، العدد الثالث عشر (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس 2017)

10- مصطفى عبدا لله أبو القاسم خشيم، الأزمة الليبية المفهوم والإبعاد، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد12، ابريل2021.

11- الجامعة الغربية تدعو مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا،(12مارس2011) https//24pw/73gst.

12- فرج مصباح أمبارك، أثر التدخلات الخارجية على الاستقرار السياسي بليبيا،مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، العدد15،(ليبيا: المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية يونيو2023).

13- عبد الكريم إسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12، (30/يونيو/2015).

14- أميرة محمد عبد الحليم، هل باستطاعة الاتحاد الإفريقي قيادة عملية تسوية في ليبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

15- تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا ، مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السابعة عشر، ملابو غينيا الاستوائية،30-يونيو-1يوليو2011.

16- عبد الفتاح الجبالي، التقرير الاستراتيجي العربي، د،ط ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008).

17- معزيز عبد السلام، الاتحاد الإفريقي كإلية إقليمية لإعمال قواعد القانون الدولي الإنساني، (مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني بين النفي والممارسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن بيدة- بجابه).